استياء من «تحذير التموين»

منشآت وفعاليات اقتصادية تطالب بالرقابة على «السوداء» وملاحقة باعة المادة بدلاً من ملاحقتهم؟

وزير السياحة لـ «الوطن»: الضابطة العدلية السياحية مخولة فقط بالدخول إلى المنشآت وجاهزون للتعاون لقمع أي مخالفة مرتكبة

محمد راكان مصطفى
فادي بك الشريف

أثار تحذير وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك باعتبار كل منشأة أو فعالية تستجر مشتقات نفطية من السوق السوداء شريكاً في الاتجار غير المشروع بالمشتقات النفطية ويطبق عليها المرسوم التشريعي رقم ٨ للعام ٢٠٢١، في حال لم تبلغ الوزارة عن البائع، استياء وانتقاد الاقتصادية خاصة في ظل نقص التوريدات الكبير الذي تعاني منه البلاد بسبب الحصار الاقتصادي الجائر على البلاد، إلى جانب خوفهم من توقفهم عن العمل بسبب عدم حصولهم على احتياجاتهم من حوامل الطاقة عبر الطرق النظامية.

وتساءل الكثيرون أليس من الواجب على التجارة الداخلية ملاحقة باعة المادة والذين دون شك بقوا لسنوات أمام أعين دورياتها وهم معروفون لها بشكل واضح، خاصة على جانبي طرقات السفر بين المحافظات، بدلاً من ملاحقة المضطرين لشراء احتياجاتهم من المادة السوداء بقصد العمل وتأمين لقمة العيش؟

وحول هذا الموضوع، أكد وزير السياحة محمد رامي مرتيني لـ«الوطن» أن الرقابة على المنشآت السياحية تخضع للقانون رقم ٢٣ وتقوم بها الرقابة المشتركة التي تتمثل بها الجهات العامة.

وأوضح أن الضابطة العدلية السياحية تضم مدير السياحة رئيساً وعضوية كل من المالية والإنفاق الاستهلاكي ومديرية التموين وممثل صحة البلديات وممثل غرفة السياحة، وهي المخولة فقط بالدخول إلى المنشآت السياحية، مضيفاً: وفي حال وجود أي شكوى واردة عن منشأة سياحية يجب التنسيق مع مديرية السياحة ونحن بكل سرور جاهزون للتعاون لقمع أي مخالفة مرتكبة..

وقال مرتيني: المنشآت السياحية أساساً تعاني كما باقي المنشآت الاقتصادية وهي لا تحصل على مخصصاتها كاملة من المحروقات، وليس لدي أي معلومة سابقاً ولا حالياً عن أي منشأة سياحية قامت بالتعاطي بملف المحروقات بشكل مسيء، قد يكون هناك استجرار من السوق السوداء ونحن ضده بالمطلق، وحالياً هناك مشكلة في توفر المادة وكل القطاع الاقتصادي يعاني من نقص التوريدات والعقوبات الاقتصادية.

ولفت وزير السياحية إلى أن وصول ناقلة النفط يبشر بتخفيف الأزمة، منوهاً بجهود الفريق الحكومي لإيجاد الحلول، آملاً أن يكون الملف بطريقه إلى الحل، مشيراً إلى وجود حلول لم يعلن عنها إذا أوجدت وزارة النفط بدائل عن طريق القطاع الخاص ولو بشكل مؤقت لتأمين المادة ضمن الإمكانيات المتاحة وبسعر الكلفة.

وختم بالقول: نحن جاهزون للتعاون مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ومع كل الجهات الرقابية في قمع أي مخالفة مرتكبة من قبل أي منشأة سياحية.

وعود بانفراجات

بدوره رئيس اتحاد غرف السياحة السورية طلال خضير اعتبر عبر «الوطن» أن المنشآت السياحية لا تخضع لأحكام القانون رقم ٨، موضحاً أنه في المادة ٨٠ من القانون جاء: «لا تطبق أحكام هذا المرسوم التشريعي في كل ما يتعارض مع أحكام القوانين الناظمة لعمل وزارة السياحة»، وأضاف: وإنما تخضع لأحكام القانون ٢٣ لرقابة الضابطة العدلية السياحية والمؤلفة من عدد من الجهات من بينها مندوب من التموين.

وأشار خضير إلى الصعوبات التي تعاني منها المنشآت السياحية بالعمل في ظل نقص حوامل الطاقة، وقال: تعمل المنشآت السياحية حالياً ضمن المتاح والمتوفر من المادة، ونؤكد على الاستمرار بالعمل رغم الظروف لأنه لا خيار أمام القطاع السياحي الوطني إلا الاستمرار بالعمل..

وكشف رئيس الاتحاد عن تواصله مع إدارة الشركة الخاصة الموردة للمادة وتلقيه وعوداً ببوادر انفراج وبالبدء بتوريد المادة إلى المنشآت السياحية خلال يومين.

ولفت إلى أن المنشآت السياحية تحصل على نحو ٣٥ بالمئة من احتياجاتها من مادة المازوت من الشركة الخاصة، في حين تحصل على النسبة نفسها تقريباً من مخصصاتها من الغاز والمحصور توزيعه بالشركة العامة لتوزيع المشتقات النفطية سادكوب، مضيفاً: ويتحكم بزيادة هذه النسبة أو انخفاضها توفر المواد.

اللجوء إلى «السوداء»

في السياق استغرب رئيس الجمعية الحرفية للمطاعم والمقاهي والمنتزهات كمال النابلسي انشغال الوزارة بملاحقة المحال لغاية معرفتها من أين تحصل على مادة المحروقات، في الوقت الذي يضطر فيه العديد من المحال والمطاعم للحصول على المادة من السوق السوداء وبأسعار كبيرة جداً، في ظل ندرة المحروقات وتأخر الحصول عليها بالسعر المدعوم من المحافظة.

وأكد النابلسي أنه لم تحصل المطاعم على مادة الغاز منذ ٥ أشهر، في ظل عدم تفعيل البطاقات الذكية لها للحصول عليها، كما أنها تحصل فقط على ربع احتياجاتها من مادة المازوت شهرياً، ما يضطرها إلى اللجوء إلى السوق السوداء لتأمين المواد لغاية الاستمرار بعملها، علما أن سعر أسطوانة الغاز الصناعي في السوق السوداء يتراوح بين الـ ٢٥٠ ألفاً والـ ٣٠٠ ألف، ولتر المازوت حتى الـ ٨ آلاف ليرة وأكثر من ذلك.

وأضاف: في حال الضغط على المحال والمطاعم فإنه من المستحيل الإخبار عن مصدر المحروقات، وذلك لاستمرار تزودها به، وبالتالي استمرار عملها وعدم اضطرارها للإغلاق خاصة مع الواقع الصعب الذي نعيشه وقلة المادة، وبالتالي هناك ضرورة لعمل الوزارة على توفير المادة لمختلف المحال والمطاعم

كما انتقد النابلسي عدم إشراك الجمعية باللجنة المختصة بالمحروقات، مطالباً بضرورة التنسيق معها في مختلف المسائل المعنية بالمحال والمطاعم، وذلك لمعرفة الاحتياجات الفعلية والعمل على تأمينها، علما أنه في دمشق يوجد أكثر من ١٠٠٠ مطعم ومتنزه معظمها بات يعتمد بشكل فعلي على السوق السوداء لتأمين المادة، في ظل عدم توافرها، ناهيك عن ارتفاع تكاليف الإنتاج المتكرر والعديد من المواد الداخلة في صناعة المأكولات، إضافة إلى واقع وصول المحروقات إلى هذه المطاعم.

السماح بتوريد المحروقات

من جانبه أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي أن حلول التجارة الداخلية وحماية المستهلك «ترقيعية»، راجياً أن يكون هناك دراسة أكثر لقراراتها قبل صدورها

وتساءل المعقالي: من أين تأتي المواد إلى السوق السوداء، مؤكداً أن بحث الوزارة حول مصدر المحروقات سيخلق مزيداً من الضغط على المنشآت والفعاليات على اختلافها، وينطبق عليه المثل القائل «فوق الموتة عصة قبر».

وأضاف: لا أحد من الصناعيين والتجار وأي فعالية ومنشأة تكفيها احتياجاتها من المحروقات شهريا فتضطر لتأمينه من السوداء، ناهيك عن الضرائب التي تفرض على المحال والفعاليات، ما يزيد من الأعباء والتكاليف، في ظل الظروف الصعبة حاليا.

وأكد رئيس الجمعية ضرورة وجود حلول ناجعة جذرية، مع ضرورة السماح للتجار والصناعيين بتوريد المحروقات، في ظل عدم القدرة على تأمينها من الجهات الحكومية المعنية، خاصة أن تأثيرات الموضوع على جميع القطاع الاقتصادي ومختلف الفعاليات بما في ذلك المطاعم والمنشآت والمداجن، وبالتالي تتخذ إجراءات لاستمرار عملها، علما أن الغلاء موجود في جميع أنحاء العالم لكن ضعف القوة الشرائية عند المواطن يسبب المشكلة.

وأضاف المعقالي: لا يتم إشراكنا من الوزارة بأية فعالية أو إجراء أو أي قرار يتخذ ويخص المستهلك

رئيس اتحاد غرف السياحة:
صعوبات راهنة والمنشآت السياحية لا تخضع لأحكام القانون ٨

رئيس جمعية «حماية المستهلك»:
حلول الوزارة «ترقيعية» وضرورة السماح للتجار والصناعيين بتوريد المادة

رئيس جمعية «المطاعم»:
لا بديل عن السوداء في ظل ندرة المحروقات

في عز موسم الأسماك.. ١٠ بالمئة من الصيادين يعملون والسبب قلة المازوت

اللاذقية - عبير سمير محمود

أكد نقيب الصيادين في اللاذقية سمير حيدر لـ«الوطن»، سيطرة الجمود الكامل على حركة الصيادين لعدم توافر مادة المازوت وغلاء مستلزمات الصيد، مبيناً أن هناك العديد من الصيادين مهددون بترك العمل ويقومون بعرض مراكبهم للبيع لعدم قدرتهم على تشغيلها.

وأشار نقيب الصيادين إلى أن تحذير وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك من شراء المحروقات من السوق السوداء له تأثير سلبي ويزيد العبء على الصيد، فكيف لا نستطيع تأمين المازوت لصاحب المركب ولا ندعه يؤمنها من السوق السوداء فكيف سيعيش؟.. هذا أمر غير مقبول.

ولفت حيدر إلى أن لكل صياد حقاً ومخصصات حسب البطاقة الخاصة بمركبه ويجب على الجهات المعنية تأمينها أو أنه سيضطر لشرائها من السوق السوداء فلو كانت متوافرة بالسعر المدعوم فمن المؤكد لن يشتريها من السوق السوداء أو مكان آخر.

وقال: إن النقابة ستقدم مقترحات وتوصيات حول هذا الأمر الذي يشكل مشكلة حقيقية للصيادين وتجب معالجتها حكومياً فنحن لسنا أصحاب قرار بهذا الأمر، وإنما نرفع توصيات ومقترحات للجهات المعنية، منوهاً بأن الإيجابية في تحذير وزارة التموين هي عدم المساهمة بالإتجار غير المشروع بالمحروقات إلا أن ذلك لا يتحقق إلا بتوفير المواد فتوفيرها يحل ٩٠ بالمئة من المشكلة ويقضي على الفساد بشكل عام.

وحذر حيدر من ترك الصيادين للمهنة التي يعتاشون منها، ما سيتسبب بفقدان نحو ١٨٠٠ عائلة لمصدر رزقهم الوحيد الذي ورثوه ولا يستطيعون العمل بأي مجال آخر، موضحاً أن هذه المهنة متأصلة بسورية وتهدد اليوم بفقدان صياديها بسبب عدم توافر الإمكانيات اللازمة لاستمرار عملهم.

وطالب نقيب الصيادين، الجهات المعنية بمطلب وصفه بـ«الأساسي» وهو ضرورة أخذ الصياد بعين الرأفة والعطف لتأمين لقمة عيشهم وخاصة أن العديد من الصيادين ينزلون إلى البحر لتأمين ما أمكن من السمك لبيعه وشراء الخبز وحتى منهم من يطعم بعض السمك لأولادهم بدلاً من الفروج واللحوم الأخرى.

وفي السياق، أشار حيدر إلى كتاب وزارة الزراعة لتحديد عمل المراكب في المياه المالحة والمياه العذبة حول عملية توزيع المازوت وأي عمل آخر، بحيث تتبع المراكب التي تعمل في المياه المالحة إلى مديرية الموانئ ووزارة النقل ونقابة النقل البحري، في حين أن مرجعية المراكب التي تعمل في المياه العذبة إلى وزارة الزراعة واتحاد الفلاحين، ليكون للمراكب مرجعية أساسية في العمل بشكل محدد.

وفيما يخص الموسم، بيّن حيدر أن هذه الفترة من العام تعتبر «عزّ موسم الصيد» إلا أن الحركة لا تتجاوز ١٠ بالمئة فقط قائلاً: هناك وفرة في السمك لكن لا إمكانيات لاصطياده!، فالصيادون القادرون على تأمين محروقات من السوق السوداء يعملون بنسبة قليلة جداً، في حين أن البقية متوقفون عن العمل بشكل تام وينتظرون المازوت المدعوم بموجب بطاقاتهم المخصصة لكل مركب، علماً أن آخر دفعة استلمها البعض هي قبل ٢٠ يوماً ومنها ٥٠ ليتراً وهي غير كافية للعمل اليومي وعدد قليل مرخص يصطاد بالمياه الإقليمية ولا تتجاوز ١٢ مركباً.

وأشار حيدر إلى ارتفاع مستلزمات الصيد كالصنارة والشبكة بمعدل يتجاوز ١٠ أضعاف خلال الفترة الأخيرة إذ أصبح سعر الشبكة ١٠٠ ألف ليرة بعد أن كانت بـ١٠ آلاف ليرة فقط! إضافة لباقي المستلزمات التي يتم احتساب سعرها وفقاً لسعر الصرف، وبالتالي ينعكس على سعر السمك في السوق ليصبح مرتفعاً وليس جميع المواطنين قادرين على شرائه.

وذكر نقيب الصيادين أن أنواع السمك «المقبول» في السوق حالياً تباع بين ٤٠ – ٥٠ ألف ليرة للكيلو الواحد والنوعية الجيدة تتجاوز ٧٠ ألفاً للكيلو، في حين أن نوع البلميدا يباع بسعر يتراوح بين ١٥ – ٢٠ ألف ليرة وهو من صيد المراكب التي تعمل في المياه الدولية.

هل وفرنا ١٠٠ مليون ليتر من المازوت لفلاحة أراضي القمح

تباين في مخصصات المازوت للزراعة بين محافظة وأخرى

محمود الصالح

بين مدير الزراعة والإصلاح الزراعي رضوان حرصوني أن المساحة المخطط زراعتها بالقمح المروي في المناطق المحررة في حلب ١٠٠ ألف هكتار والقمح البعل ٥٠ ألف هكتار، معيداً ذلك لوجود مشاريع الري الحكومي التي توفر مياه الري لأكثر من ٦٠ ألف هكتار من الأراضي المخطط زراعتها بالقمح المروي، مشيراً إلى وجود ٤٠ ألف هكتار مما هو مخطط للقمح المروي سيتم ريها بواسطة الضخ من الآبار.

وعن توافر مادة المازوت لعمليات الفلاحة أوضح مدير الزراعة أن اللجنة الزراعية ولجنة المحروقات في محافظة حلب خصصت كمية ٥٠ ليتر مازوت لفلاحة الهكتار الواحد سواء المروي أم البعل، إضافة إلى تخصيص ١٢٠ ليتر مازوت للمحركات الزراعية لري الهكتار الواحد توزع على أربع دفعات، حسب توافر مادة المازوت، وبناء على حاجة تلك المحاصيل للري بالضخ، وكانت عمليات توزيع المازوت على الفلاحين لأجل عمليات الفلاحة قد بدأت في الأسبوع الماضي تزامناً مع بدء عمليات زراعة المحصول الشتوي.

وفي محافظة الرقة ذكر مدير الزراعة محمد الخدلي أن المساحة المخطط زراعتها في الموسم الشتوي ١٦٠ ألف هكتار قمح وشعير بعل ومروي منها ١٧٦٧٧ هكتاراً بالقمح المروي في الريف المحرر ومنها ٧٧٠٠ هكتار تروى بالضخ نتيجة وجود ٥٥٠٠ هكتار في مشروع الرقة هي مصممة أصلاً ضمن مشروع الري الحكومي، لكن المجموعات الانفصالية تسيطر على محطة الضخ وقد أوقفتها ومنعت الفلاحين من الحصول على المياه لذلك قاموا بحفر آبار لري أراضيهم بالضخ، وبين أنه تم تخصيص ٦٠ ليتراً لفلاحة الهكتار الواحد، أما مخصصات المازوت للمحركات لعمليات ضخ المياه لري القمح فهي ٢٠٠ ليتر لري الهكتار الواحد موزعة على خمس دفعات لكل دفعة ٤٠ ليتر للهكتار الواحد، وحتى الآن لا تتوافر مادة المازوت بالشكل الذي يغطي حاجة الفلاحين، حيث لا تتجاوز كمية المازوت التي تصل محافظة الرقة طلباً ونصف طلب يومياً، في وقت تحتاج الزراعة إلى مليون ليتر من المازوت لزراعة الأراضي.

وفي محافظة الحسكة قال مدير الزراعة إن هناك ٢٩٠ ألف هكتار مخطط زراعتها بالقمح للموسم الحالي، ونظراً لعدم وجود محطات مازوت تحت سيطرة الدولة في المحافظة، فإن الفلاح لا يحصل على المازوت لعمليات الفلاحة والري، ولكن يقوم الجميع بتأمين حاجتهم من المازوت من السوق بسعر يتراوح بين ٥٠٠ و١٥٠٠ ليرة لليتر الواحد، وذلك حسب نوعية المازوت والمنطقة التي يباع فيها.

وفي دير الزور ذكر مدير الزراعة أن المساحة المخطط زراعتها بالقمح المروي في المناطق الآمنة هي ٣٢٦٥٠ هكتاراً منها ١٢ ألف هكتار موجودة في مشاريع الري الحكومية وهي لا تحتاج لعمليات ضخ، وهناك ٢٠٦٥٠ هكتاراً تروى بالضخ بواسطة المحركات من الآبار أو من نهر الفرات حيث تقرر منح الفلاح ٦٠ ليتراً من المازوت لفلاحة الأرض و١٢٠ ليتراً لعمليات الري.

وفي حمص قال مدير الزراعة يونس حمدان إن خطة المحافظة من محصول القمح هي ١٧٤٢٠ هكتاراً مروياً منها ٧ آلاف هكتار تروى بالضخ و٢١٨٣٢ هكتار قمح بعل، وأشار إلى أن حاجة المحافظة الكاملة من المازوت لعمليات الفلاحة هي ٢٠ طلباً لم يصلها حتى الآن سوى ٦,٥ طلبات، والآن عمليات التوزيع مخصصة للفلاحة لأن عمليات الري للقمح لا تبدأ إلا في شهر آذار من كل عام.

وفي حماة ذكر مدير الزراعة أشرف باكير أن المساحة المخطط زراعتها بالقمح المروي في مديرية زراعة حماة فقط باستثناء زراعة الغاب هي ٢٤٩٢١ هكتاراً بالقمح المروي، وتم إقرار توزيع ٢٠ ليتر ما زوت لعمليات الفلاحة للهكتار الواحد بسعر الكلفة و١٠ ليترات بالسعر المدعوم، وبالنسبة لمخصصات المحركات لعمليات الضخ لم تناقش بعد لأن عمليات الري بالضخ لا تتم في الوقت الحالي.

وفي محافظة درعا أوضح مدير الزراعة والإصلاح الزراعي بسام حشيش أن خطة المحافظة للموسم الحالي زراعة ٩٣٣٨٧ هكتاراً بالقمح منها ١٠٥٠٠ هكتار مروي و٨٢٨٨٧ هكتار بعل والشعير ٣٢٤٢٢ هكتار بعل فقط وقد تم تخصيص ٢٠ ليتر مازوت لفلاحة الهكتار الواحد من القمح المروي والبعل و١٠ ليترات لفلاحة الهكتار الواحد من الشعير، وفق الترخيص الزراعي المقدم من الفلاحين.

جدير بالذكر أن حاجة تلك المحافظات التي تابعت «الوطن» عمليات زراعة القمح فيها تتجاوز ١٤ مليون ليتر من المازوت لأجل عمليات فلاحة الأراضي المخطط زراعتها بالقمح فقط، وحتى الآن لم يتم توزيع سوى نسبة قليلة جداً منها.

والسؤال الذي يحتاج إلى إجابة: إذا كانت الخطة الزراعية تقتضي زراعة ١,٧ مليون هكتار بالقمح البعل والمروي للموسم الحالي فإنها بحاجة إلى أكثر من ١٠٠ مليون ليتر من المازوت لعمليات الفلاحة فقط، يجب توافرها خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول موعد زراعة تلك المحاصيل، فهل وفرنا تلك الكمية في الوقت المناسب؟